

قرار مجلس المنافسة عدد 142/ق/2022 صادر في 19 من ربيع الآخر 1444 (14 نوفمبر 2022) المتعلّق بتولي شركة «Touax SCA» المراقبة الحصرية لشركة «Touax Africa SAS» عن طريق اقتناه نسبة 49 % المتبقية من أسهم رأسمالها الاجتماعي وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) : وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التتحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبلیغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجذب جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (640%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية موضوع التبلیغ تتعلق بتولي شركة «Touax SCA» للمراقبة الحصرية لشركة «Touax Africa SAS» عن طريق اقتناه نسبة 49 % المتبقية من أسهم رأسمالها الاجتماعي وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبلیغ إلى مجلس المنافسة :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبلیغ، لاستيفائها شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي، المحدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- الجهة المقتنية : «Touax SCA» وهي شركة توصية بالأسهم خاضعة للقانون الفرنسي، وهي الشركة الأم لمجموعة «Touax» التي تعتبر مزود خدمة عالمي متخصص في تأجير وبيع وإدارة المعدات المتنقلة «la location opérationnelle «la vente et la gestion» d'équipements standardisés mobiles»

- الجهة المستهدفة : «Touax Africa SAS»، وهي شركة أسهم مبسطة خاضعة للقانون الفرنسي وهي جزء من مجموعة «Touax»، التي أسستها شركة «Touax SCA» والشركات التابعة لها. وتشتهر «Touax Africa SAS» بال المغرب من خلال فروعها «Touax Maroc SARL» و «Touax Maroc Capital SARLAU» و «RAMCO SRL»، الناشطة على مستوى سوق البناء المعياري الصناعي .«La construction modulaire industrialisée»

وحيث يتبيّن من خلال ملف التبلیغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف إلى تمكين الشركة المقتنية من تعزيز موقعها داخل مجلس إدارة الشركة المستهدفة كمساهم مرجعي من أجل مواكبتها ومساعدتها على توسيع نشاطاتها في سوق البناء المعياري :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 19 من ربیع الآخر 1444 (14 نوفمبر 2022)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وبعد تأكيد رئيس مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس :

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 0147 /ع.ت.إ/2022 بتاريخ 29 من ربیع الأول 1444 (25 أكتوبر 2022)، والمتعلق بتولي شركة «Touax Africa SAS» للمراقبة الحصرية لشركة «Touax SCA» عن طريق اقتناه نسبة 49% المتبقية من أسهم رأسمالها الاجتماعي وحقوق التصويت المرتبطة به :

وببناء على قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 0155/2022 بتاريخ 30 من ربیع الأول 1444 (26 أكتوبر 2022) والقاضي بتعيين السيدة سناء مجحوبى مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 3 ربیع الآخر 1444 (29 أكتوبر 2022) والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيرين المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبلیغ بتاريخ 6 ربیع الآخر 1444 (فاتح نوفمبر 2022) :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 14 من ربیع الآخر 1444 (9 نوفمبر 2022) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المبنية عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنعقد بتاريخ 19 من ربیع الآخر 1444 (14 نوفمبر 2022) :

وحيث إنه طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12، فإن عملية التركيز المزعزع القيام بها كانت موضوع عقد تفویت الأسهم موقعة بين الأطراف بتاريخ 21 أكتوبر 2022 تنص على تفویت نسبة 49% المتبقية من رأس المال شركة «Touax Africa SAS» لشركة «Touax» :

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 0147/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 29 من ربى الأول (25 أكتوبر 2022) يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة لعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولى شركة «Touax SCA» للمراقبة الحصرية لشركة «Touax Africa SAS» عن طريق اقتناء نسبة 49 % المتبقية من أسهم رأسمالها الاجتماعي وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، بتاريخ 19 من ربى الآخر (1444) 14 نوفمبر 2022)، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجنة، والسيد جهان بن يوسف، والصادرة: عبد الغني أسيينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات:

أحمد رحو.

عبد الغني أسيينة. جهان بن يوسف.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي، الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استناداً على الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعنى بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق البناء المعياري الصناعي دون الحاجة إلى تقسيم ادق بالنظر إلى الآثار المحايدة للعملية على المنافسة؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظراً لطبيعة العرض والطلب في السوق المعنية وكذلك لكون الفاعلين في سوق منتجات البناء المعياري يستطيعون تقديم خدماتهم على مستوى كامل التراب الوطني، فإن تحديد السوق المعنية يكون ذا بعد وطني، مع إبقاء هذا التحديد مفتوحاً بالنظر إلى الآثار المحايدة للعملية على المنافسة؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقى أو تكتي سلبي على المنافسة في سوق البناء المعياري الصناعي، نظراً للأسباب التالية:

أولاً : أن العملية تشكل انتقالاً من وضعية تولي المراقبة المشتركة للشركة المستهدفة إلى تولي المراقبة الحصرية، وبالتالي لن تؤدي إلى تغيير في بنية المنافسة في الأسواق المعنية ولن يكون لها تأثير على شروط ممارسة المنافسة في السوق المعنية؛

ثانياً: أن الشركة المقتنية كانت تنشط داخل السوق الوطنية قبل إنجاز العملية عبر الشركة المستهدفة، وبالتالي فإن تواجدها في السوق الوطنية سابق للعملية وغير ناتج عنها وهو الأمر الذي لن يؤدي لأي تقاطع في أنشطة أطراف العملية أو تراكم في حصصهما في السوق؛

ثالثاً : ستبقى حصة السوق التي تتوفر عليها الشركة المستهدفة متواضعة وتتراوح بين 15 و 20 في المائة حسب ملف التبليغ، كما أنها تعرف تواجد مجموعة من المنافسين على المستوى الوطني، مع التأكيد على أن العملية لن ينتج عنها أي تقاطع في حصة سوق أطرافها؛

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، خلص التحقيق إلى أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقى أو تكتي على المنافسة في سوق البناء المعياري الصناعي أو في جزء مهم منها،